(التنظيم القانوني لتطور الذكاء الاصطناعي ـ دراسة قانونية تحليلية في ضوء قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٠٢٤)

(Legal regulation of the development of artificial intelligence - an analytical legal study considering the European Artificial Intelligence Law No. 1689 of 2024)

المدرس ابتهال غازي مهدي

كلية القانون – جامعة الكوفة

Lecturer Prof. Ibtihal Ghazi Mahdi

College of Law, University of Kufa

E-mail: ibtihalg.mahdi@uokufa.edu.iq

الكلمات الافتتاحية:

القانون الأوربي للذكاء الاصطناعي، المكتب الأوربي للذكاء الاصطناعي، التحديات القانونية، انظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر، التزامات مورد ومستخدم انظمة الذكاء الاصطناعي

Keywords:

(European Regulation on Artificial Intelligence, European Office for Artificial Intelligence, legal challenges, high-risk artificial intelligence systems, obligations of the supplier and user of artificial intelligence systems).

Abstract

In a world where artificial intelligence is increasingly playing, the enactment of strong currencies becomes necessary to control usage, in addition to trust in it, and the European regulation for artificial intelligence represents the first practical regulation in this regard, which places Europe as a pioneer in this field, but the speed to work on the business model There is a tension between the luminous characteristic of systems and the need to organize more to encourage action, then will this organized organization be due to its desire to keep pace with the fast, powerful and powerful pace of artificial intelligence, and to adapt to its testimony as a point of rise and strength of innovative businesses while building confidence among consumers and will help them from the abuse of consumers and exploitation of technology .

الملخص

في عالم يلعب فيه الذكاء الاصطناعي دورًا متزايدًا, يصبح سن تشريعات قوية امرًا ضروريًا للتحكم في استخدامه, وضمان ثقة المواطنين والشركات, ويمثل القانون الاوربي للذكاء الاصطناعي اول تنظيم تشريعي في هذا الشأن مما يضع آوربا نموذجًا رائدًا في هذا المجال, غير ان سرعة التطورات التكنولوجية تخلق توترًا بين الاستقرار المرغوب فيه للأنظمة والحاجة الى تنظيم اكثر مرونة لتشجيع الابتكار, من ثم هل يكون هذا التنظيم التشريعي قادرًا على مواكبة الوتيرة السريعة للتكنولوجيا الجديدة للذكاء الاصطناعي, والتكيف مع تطوراتها والعمل كنقطة انطلاق وقوة دافعة للشركات المبتكرة مع بناء ثقة بين المستهلكين وحمايتهم من اساءة الاستخدام والاستغلال التكنولوجي.

المقدمة

لقد أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولا عميقا في الحياة اليومية للبشرية، سواء على المستوى الشخصي أو المهني، لأنها طورت من الطريقة التي نعيش بها أو نتفاعل أو نحافظ فيها على علاقاتنا مع المجتمع, يتيح لنا الإنترنت التواصل الفوري مع الأشخاص حول العالم, حيث أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة ومكالمات الفيديو ثورة في تفاعلاتنا الاجتماعية, يمكننا الآن الحصول على معلومات في الوقت الفعلي حول أي موضوع من خلال البحث عبر الإنترنت, لقد غيرت الطريقة التي نتعلم بها ونعمل ونتخذ القرارات. إن حركة التحول الرقمي لا رجعة فيها، وهي سريعة وقوية، لأنها تغذيها تطلعات اجتماعية جديدة مثل الاقتصاد التعاوني، والثقافة ، وظهور استخدامات الهاتف المحمول، والحاجة للبقاء على اتصال مع العالم, ومع ذلك، فإن التحول الرقمي محفوف بالمخاطر والتحديات, بمعنى آخر، الخصوصية وحرية التعبير والحقيقة مهددة بالجانب المظلم للتكنولوجيا الرقمية، ولا سيما المعلومات الكاذبة وسرية البيانات وحماية الخصوصية، علاوة على ذلك، تمارس الشبكات الاجتماعية ومحركات البحث والمنصات تأثيرًا كبيرًا على آرائنا وتصوراتنا, يمكنهم تضخيم أصوات وأفكار واتجاهات معينة، مع التقليل من شأن أصوات وأفكار

واتجاهات أخرى, وقد أدت بالتالي إلى عدم وضوح الأدوار التي يلعبها مستخدمو الإنترنت، الذين هم في الواقع منتجون ومستهلكون، ومستخدمون ومخرجون، ومؤلفون وجمهور للمحتوى الذي يتم تبادله عبر الإنترنت, وعلى نحو مماثل، في عالم شديد الارتباط والاعتماد، تصبح الحكومات عرضة لانتهاكات أنظمة المعلومات الحتمية والهجمات السيبرانية, من الصعب تحديد التهديدات بسبب تنوع الجهات الفاعلة والأهداف, ومع ظهور الذكاء الاصطناعي، زادت المخاطر، مما أدخل العالم في مواجهة بين الآلة والإنسان، وأثار العديد من الأسئلة الوجودية والأخلاقية, ويتزايد هذا الاتجاه مع التطور السريع للذكاء الاصطناعي، مما يثير قضايا أخلاقية مختلفة، بما في ذلك التحيز والتمييز والشفافية وحماية الخصوصية, لذلك، لتقليل المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي وجني فوائده بشكل أكثر أمانًا، يجب على الحكومات اتخاذ تدابير مختلفة، بما في ذلك وضع القوانين واللوائح التنظيمية لحماية المستخدمين عبر الإنترنت, ومع ذلك، فإن التكنولوجيا تتطور بسرعة مذهلة، مما يجعل من الصعب على الأنظمة مواكبة هذه الوتيرة السريعة.

اولا/ اشكالية البحث: إن تطور الذكاء الاصطناعي يفتح فرصا جديدة ولكنه يثير أيضا مخاوف بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدامه, واذا كان هدف الإطار القانوني الأول في العالم والمتمثل بالقانون الاوربي للذكاء الاصطناعي معالجة هذه التحديات من خلال توفير مبادئ توجيهية واضحة للمطورين والمستخدمين مع تعزيز الابتكار وتقليل الأعباء الإدارية على الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة, الا ان ذلك يثير اشكالية مهمة هل هذه النصوص التنظيمية قادرة على استيعاب الابتكار الذي يحققه الذكاء الاصطناعي؟ بمعنى آخر، هل تستطيع النصوص التشريعية مواءمة سرعة التكنولوجيا مع سرعة التنظيم؟ للإجابة على هذه الأسئلة، سنقوم بتحليل النصوص القانونية التي تضمنها القانون الاوربي للذكاء الاصطناعي.

ثانيا/ اهمية البحث: يعد القانون الاوربي للذكاء الاصطناعي جزءًا من مجموعة أوسع من التدابير التي تهدف إلى دعم التطوير المسؤول للذكاء الاصطناعي في أوروبا وتعزيز التبني والاستثمار والابتكار في هذا المجال عبر الاتحاد الأوروبي ان الهدف

الأساسي لهذا التشريع هو تعزيز الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة الذي يحترم الحقوق الأساسية والسلامة والمبادئ الأخلاقية، مع تخفيف المخاطر المرتبطة بنماذج الذكاء الاصطناعي القوية, حيث أن العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي تقدم فوائد كبيرة، ومع ذلك فإن بعضها يشكل مخاطر محتملة، لا سيما فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة عن القرارات التي تتخذها هذه الأنظمة, ويهدف هذا التشريع إلى معالجة هذه الثغرات من خلال معالجة المخاطر المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي على وجه التحديد ووضع قواعد واضحة للتطبيقات عالية المخاطر, لذا سنسلط الضوء على النصوص القانونية التي وضعها البرلمان الأوروبي مع بيان المخاطر التي تشكلها تطبيقات الذكاء الاصطناعي من خلال حظر الممارسات التي تمثل مخاطر غير مقبولة ووضع متطلبات واضحة لأنظمة الذكاء الاصطناعي المخصصة للتطبيقات عالية المخاطر, كما أنها تفرض التزامات محددة على القائمين على نشر وموردي تطبيقات الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر, وأخيرا فإن وضع تشريع دولي وعلى المستوى الأوروبي سيعزز من المبادرات التشريعية الوطنية, الامر الذي من شأنه أن يضمن تشريع قوانين داخلية لحكم هذا الانظمة، وبالتالي تعزيز الثقة في الذكاء الاصطناعي وضمان مساهمته الإيجابية في المجتمع.

ثالثا/ منهجية البحث: اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي المقارن من خلال بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي, وتصنيفاته وما ينشأ من التزامات على استخدامه كل ذلك في ضوء قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي رقم ١٦٨٩/ ٢٠٢٤ الصادرة عن البرلمان الاوربي بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤, وتحليل نصوص هذا القانون ومقارنتها مع القوانين الاخرى التي نظمت الذكاء الاصطناعي للوقوف على اهم المشكلات وايجاد المعالجات التشريعية لها مع بيان كيفية الاستفادة منه على نطاق التشريع الوطني لغياب التنظيم القانوني في المنظومة التشريعية العراقية للذكاء الاصطناعي كل ذلك في ظل ايجاد توازن بين التنظيم التشريعي لتحقيق الحماية والاستقرار وبين الحاجة الى الابتكار الذي يحققه الذكاء الاصطناعي.

رابعا/ هيكلية البحث: من اجل بيان كافة جوانب الدراسة سنقسمها الى مبحثين, نعرض في المبحث الاول المقتضيات التشريعية للاتحاد الاوربي لتنظيم تطور الذكاء الاصطناعي, والذي قسمناه الى مطلبين المطلب الاول المراحل الرئيسية للامتثال للقانون الاوربي للذكاء الاصطناعي, والمطلب الثاني التنظيم والابتكار لتحقيق التوازن بين الاستقرار القانوني والديناميكية التكنولوجية, في حين عرضنا في المبحث الثاني الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي في ضوء قانون الذكاء الاوربي والذي قسمناه الى مطلبين المطلب الاول تحديد دور الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي, والمطلب الثاني تنظيم العلاقات التعاقدية وحماية حقوق المواطنين, وفي نهاية البحث عرضنا لخاتمة تضمنت اهم النتائج والمقترحات التي توصلنا اليها.

المبحث الاول/ المقتضيات التشريعية للاتحاد الاوربي لتنظيم تطور الذكاء الاصطناعي: يقدم الاتحاد الأوروبي أول تنظيم قانوني على المستوى العالمي, تريد أوروبا تطوير إمكانات الذكاء الاصطناعي مع السيطرة على المخاطر التي تؤثر على الحقوق الأساسية, في ١٣ مارس ٢٠٢٤، اعتمد البرلمان الاوربي القانون الذي يضع القواعد المنسقة للذكاء الاصطناعي، أو قانون الذكاء الاصطناعي, والذي تم نشره ٢٠٢٤/٧/١٢ في الجريدة الرسمية الأوروبية,[١] ومن المقرر تطبيقه بعد عامين من نشره, وسيتضمن الجدول الزمني بعض الاستثناءات، مثل تعيين السلطات المختصة بعد ١٢ شهرا من دخوله حيز التنفيذ, غاية القانون تطوير إمكانات الذكاء الاصطناعي مع السيطرة على المخاطر التي تؤثر على الحقوق الأساسية, في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة، تم صياغة قانون الذكاء الاصطناعي ليكون قابلاً للتكيف مع تعريفه الواسع للذكاء الاصطناعي نفسه وآلية التحديث المبسطة, كما لن ينطبق هذا القانون فقط على الشركات التي تصمم أو تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضًا على أي مشغل يتعامل في السوق الأوروبية الموحدة, وستصل العقوبات المالية إلى ٣٥ مليون يورو أو ٧٪ من حجم الأعمال السنوية للشركات المخالفة,[٢] لذا لابد على الشركات تطبيق

نصوص هذا القانون, من أجل السيطرة على المخاطر، ويجب أن تؤخذ المسائل القانونية في الاعتبار عند الحصول على التصميم الداخلي لأنظمة الذكاء الاصطناعي, ويجب أن تحدد المؤسسات القواعد المتبعة، من أجل رفع مستوى الوعي بين المسؤولين والمديرين والمستخدمين وضمان المساءلة المرتبطة بنشر الذكاء الاصطناعي, حيث جاء هذا القانون لمواجهة التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي مع الحاجة الى التطور والابتكار, وبناء على ما تقدم نقسم هذا المبحث الى مطلبين نعرض في المطلب الاول المراحل الرئيسية للامتثال للقانون الاوربي للذكاء الاصطناعي ونخصص المطلب الثاني للتنظيم والابتكار لتحقيق التوازن بين الاستقرار القانوني والديناميكية التكنولوجية.

المطلب الاول/ المراحل الرئيسية للامتثال للقانون الاوربي للذكاء الاصطناعي:

نقسم هذا المطلب الى فرعين نعرض في الفرع الاول التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي ونخصص الفرع الثاني لتحديد المنتجات أو الخدمات المعنية في ضوء قانون الذكاء الاوربي.

الفرع الاول/ التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي: يهدف قانون الذكاء الاصطناعي الذي اعتمده البرلمان الاوربي الى مواجهة التحديات القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي, الذي اخذ مجالا واسعا, سواء ما يتعلق بالروبوتات أو الكائنات المتصلة أو التعلم الآلي أو التعلم العميق، وما إلى ذلك, يتكون الذكاء الاصطناعي او ما يعرف " IA "[٣] من خوارزميات تعمل على أتمتة المهام, حيث يحاكي الوظائف المعرفية البشرية,[٤] مما يتيح إمكانية استخدام ادوات لتفويض عمل معين وانجازه بسرعة وسهولة اكبر, على سبيل التوضيح سيتم تتبع المستخدم الذي يقبل ملفات تعريف الارتباط لأول مرة على صفحة الانترنت، بواسطة الخوارزميات والتي ستوصي بالمحتوى بناءً على بياناته الشخصية التي تم جمعها, وبنفس الطريقة يمكن لمستخدم الإنترنت الذي يزور موقع احدى الشبكات الاجتماعية, ان يوصي بمقاطع فيديو بناء على عدد الإعجابات او المشاركات او حتى التعليقات التي قام بها اثناء تجربته, ومن ثم يمكن لخوارزميات التوصية الخاصة بمنصة

YouTube على سبيل المثال أن تقترح أيضًا المحتوى الذي قد يثير اهتمام المستخدم, او التنبؤ بها, من خلال تدريب الذكاء الاصطناعي القائم على استخدام العديد من البيانات.[٥] وعلى الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على تبسيط اللمسات وتحسين الكفاءات وتحليل واستغلال الإمكانات الهائلة, وتدقيق الحسابات ودمج احتياجات الشركات, حيث يوصف بأنه مصدرا للابتكار في مادة الانتاج,[٦] الا ان الامر يثير عدة تحديات قانونية ففي عام ٢٠٢٢, تمكنت العديد من مواقع الإنترنت من الوصول إلى عدد من المستخدمين مثل ChatGPT أو DALL-E أو Midjourney , يؤثر هذا التطور بشكل ملحوظ على حقوق الملكية الفكرية، يمكن لـ IA de ChatGPT إنشاء نصوص مسرحية أو مقالات أدبية, محمية بحق المؤلف, واذا كانت القوانين الحالية تحمي تطوير الخوارزميات المدمجة في نظام الذكاء الاصطناعي, لكن النتائج التي ينتجها الذكاء الاصطناعي التوليدي (النصوص والرسومات وما إلى ذلك) لا يمكن أن تستفيد من حماية حقوق الطبع والنشر, لان اغلب قوانين الملكية الفكرية لا تسري إلا على الأعمال التي يبدعها البشر, ففي الولايات المتحدة اعتبر مكتب حقوق الطبع والنشر أن صور الكتب المصورة التي تم إنشاؤها بواسطة Midjourney AI لا يمكن حمايتها بموجب حقوق الطبع والنشر,[٧] او تثير انظمة الذكاء الاصطناعي مساسا بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد، بسبب الأضرار الناجمة عن التحيز الخوارزمي، على سبيل المثال لمطالبي الائتمان من أجل ضمانهم حيث رفضت تقنيات الذكاء الاصطناعي ثماني قروض لمجرد ان الشخص مدرجًا في منطقة جغرافية معينة، وذلك نظرًا لمعلوماته الشخصية وتحليل بياناته وهذا يشكل تمييزاً على هذا الشخص,[٨] كما يثير تطبيق قواعد المسؤولية تحديات قانونية فمن الناحية النظرية، القواعد التقليدية قابلة للتطبيق، لكن الحاجة إلى ربط الضرر بالخطأ البشري معقدة مع الذكاء الاصطناعي، إن لم تكن مستحيلة, ويرجع ذلك، من ناحية، إلى تعدد الجهات الفاعلة (المورد، المستورد، المستخدم، إلخ), ومن ناحية أخرى، التكيف الذاتي لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وفقا للبيانات المتاحة، مما يجعل إمكانية التتبع صعبة,[٩] يضاف الى ذلك صعوبة حماية البيانات الشخصية, بسبب الطبيعة

التطفلية لأنظمة الذكاء الاصطناعي وقابليته للتوسع،[١٠] لذا يبدو من الصعب تنفيذ مبدأ الشفافية, اذ لابد ان يتوافق تطوير الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الرئيسية للقانون والعدالة, امام تحديات قوانين الملكية الفكرية والمسؤولية وحماية الخصوصية,[١١] وامام هذه التحديات نادى العديد من الباحثين من عالم التكنولوجيا, المختبرات المختصة في جميع أنحاء العالم إلى إيقاف تطوير الذكاء الاصطناعي مؤقتًا, ووفقا لهم, فإن هذا البرنامج يقدم مخاطر عميقة للمجتمع والإنسانية, كما أعلنت عدة دول عن رغبتها في تنظيم قمة عالمية مخصصة للذكاء الاصطناعي،[١٢] كما اظهرت الولايات المتحدة رغبتها في تنظيم الذكاء الاصطناعي, بوضع لوائح خاصة بالذكاء الاصطناعي,[١٣] من ناحية الصين على الرغم من أن البلاد لم تعتمد لوائح عالمية إلا أن جوانب معينة من تطوير وتوريد واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي تمت معالجتها بالفعل في قوانين أخرى، ولا سيما قانون أمن البيانات.[١٤] وفي ٢١ مارس ٢٠٢٤، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة نصًا يهدف إلى وضع قواعد دولية تحكم استخدامات الذكاء الاصطناعي, وتتمثل أهدافها في سد الفجوة الرقمية بين الدول والحد من المخاطر، دون إبطاء الابتكار, بالإضافة إلى هذه المبادرات، يدعو العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية إلى تطوير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مثل منظمة التعاون الاقتصادي واليونسكو أو منظمة الصحة العالمية, فإن تطور المعايير الاخلاقية يهدف إلى موثوقية التكنولوجيات وقابلية تدقيقها وأمنها، كما أنها ترتبط بشكل مفيد بالقواعد القانونية,[١٥] اما على الصعيد الوطني لم نجد قوانين وطنية تنظم الذكاء الاصطناعي او تطرقت الى تعريفه,[١٦], وعلى الرغم من نص قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨على تشكيل لجنة للحوسبة والمعلوماتية بالمادة (٣٥) الا انه ليس كافيا للسيطرة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لذا نقترح على المشرع العراقي سن قوانين تنظم استخدام هذه التقنيات اضافة الى تشكيل جهات رسمية او مراكز حكومية مخصصة لمراقبة عمل هذه التقنيات لضمان الاستخدام الامثل لها والسيطرة على المخاطر المحتمل وقوعها على الاستخدام غير المشروع.

الفرع الثاني/ تحديد المنتجات أو الخدمات المعنية في ضوء قانون الذكاء الاوربي:
عرفت المفوضية الأوروبية مصطلح " نظام الذكاء الاصطناعي" برمجيات تم تطويرها باستخدام تقنيات محددة يمكنها توليد نتائج تؤثر على البيئات التي يتفاعل معها "[١٧] كما عرفه قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي بأنه(عملية توليد مخرجات مثل التنبؤات او المحتوى او التوصيات او القرارات, والتي يمكن ان تؤثر على البيئة المادية او الافتراضية وقدرة انظمة الذكاء الاصطناعي على استنتاج النماذج او الخوارزميات او كليهما من المدخلات او البيانات" يشمل هذا التعريف مجموعة واسعة من التقنيات، بما في ذلك أنظمة التعلم الذاتي أو "التعلم الآلي",[١٨] والأنظمة المنطقية المعدة مسبقًا والأنظمة الإحصائية),[١٩] كما ينص قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي الى قيام الشركات بوضع قائمة شاملة من المنتجات أو الخدمات القائمة على أنظمة الذكاء الاصطناعي، سواء كانت مخصصة للاستخدام الداخلي أو الخارجي، مباشرة من مرحلة التسويق أو الإصدار في الخدمة, ويجب أن تتضمن هذه القائمة جميع المنتجات والخدمات التي تستخدم قدرات الذكاء الاصطناعي لإنشاء محتوى أو تنبؤات أو توصيات أو قرارات, لتحديد المنتجات أو الخدمات التي تتأثر بقانون الذكاء الاصطناعي، ويجب على الشركات اتباع نهج استباقي وشامل,[٢٠] ويطرح الفقه[٢١] الخطوات التالية للقيام بذلك:

١- إجراء جرد: ستحتاج المؤسسات إلى البدء بإدراج جميع المنتجات والخدمات المقدمة ضمن هيكلها والتي تتضمن استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء كانت برامج أو تطبيقات أو منصات عبر الإنترنت أو أجهزة متصلة, وتحليل ميزات الذكاء الاصطناعي, ستحتاج الشركات إلى تحديد ميزات منتج أو خدمة معينة تندرج ضمن الذكاء الاصطناعي, والمنتج هو (ذلك الشيء الذي يتولد عن عملية الانتاج سواء كان صناعيا ام زراعيا ام تحويليا ام فنيا , فهو أي شيء تقدمه الشركة لإرضاء الزبائن سواء كان هذا الشيء محسوسا ام غير محسوس, وقد يكون على شكل منتج مفرد او مجموعة من المنتجات او مزيج بين منتج وخدمة),[٢٢] ومن ثم يتضح من التعريف أن المنتج كمصطلح يمكن فهمه بمعنين المعنى الضيق : ويقصد به مجموعة من الخصائص

الفيزيائية والكيميائية الملموسة, يتم تجميعها في شكل يمكن التعرف عليه بسهولة, اما المعنى الواسع : فيتمثل بكل علامة تجارية منفصلة كمنتج منفصل, كما يعرف المنتج بأنه(فكرة او طريقة او معلومات او كائن او خدمة تمثل النتيجة النهائية للعملية, تتكون من حزمة من السمات الملموسة وغير الملموسة كالفوائد والميزات والوظائف والاستخدامات, التي يقدمها البائع للمشتري للشراء),[٢٣] ونؤيد التعريف الاخير كونه يوسع من مفهوم المنتج وصوره وهذا يفتح المجال واسعا اما القانونيين والقضاء بصدد تكييف النزاعات التي تنشأ عن المنتجات, حيث لم يقتصر على الجانب المادي الملموس للمنتج بل شمل الجوانب المعنوية(كالبرامج والافكار والبيانات الخ), اما بالنسبة للتشريعات فقد اختلف حول تعريف المنتج حيث نهج البعض على ما استقرت عليه المعاهدات والاتفاقات الدولية,[٢٤] فقد عرف التوجيه الاوربي لسنة ١٩٨٥ المنتج بأنه(كل مال منقول وحتى وان كان مرتبطا بعقار فيما عدا المواد الاولية الزراعية ومواد الصيد), اما القانون الفرنسي فقد عرف المنتج بنص المادة (٣-١٣٨٦) من قانون المسؤولية عن المنتجات المعيبة رقم (٩٨- ٣٨٩) لسنة ١٩٩٨ بأنه(يعد منتوجا كل مال منقول حتى وان ارتبط بعقار ويسري هذا الحكم على منتوجات الارض وتربية المواشي والصيد البحري وتعتبر الكهرباء منتوجا).

اما المشرع العراقي فقد عرف المنتجات المادية عند تعريفه السلعة بنص المادة (١/ثانيا) من قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ بأنها(كل منتج صناعي او زراعي او تحويلي او نصف مصنع او مادة اولية او أي منتج اخر يمكن حسابه او تقديره بالعدد والوزن او الكيل او القياس يكون معدا للاستهلاك), ما نلاحظ عدم الخروج من المشرع في تعريفه للمنتج عما تضمنته التشريعات المقارنة من القول بالطبيعة المادية والمعنوية المنقولة للمنتجات, الامر الذي يثير التساؤل هل ينطبق مفهوم المنتج على تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟ ان الفقه مختلف بشأن ذلك لان الامر ينشأ خلط بين احكام قانونية مختلفة في ضوء اعتبار تقنيات الذكاء الاصطناعي منتجا ماديا يخضع لأحكام المنتجات المادية وبين اعتباره منتجا معنويا يتداخل ويرتبط بحقوق المؤلف والملكية الفكرية,[٢٥] وامام تعدد الآراء في هذا الشأن يمكن القول بأن

الخدمة التي يقدمها المنتج في ضوء الذكاء الاصطناعي هي منتج جديد غير منظمة في نصوص القانون بصورة خاصة وهذا ما يبرر اتجاه قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي الى تسمية ما تقدمه الشركات القائمة على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي بالمنتجات.

٢- استشارة الخبراء: ستحتاج الشركات إلى الاستعانة بخبراء الذكاء الاصطناعي أو المستشارين القانونيين المتخصصين في هذا المجال للمساعدة في تقييم مدى امتثال منتجاتك أو خدماتك لقانون الذكاء الاصطناعي.

٣- التحديث بانتظام: ستحتاج الشركات في النهاية إلى التأكد من تحديث قائمة منتجاتها وخدماتها مع قيام الشركة بتطوير منتجات أو خدمات جديدة قائمة على الذكاء الاصطناعي, من خلال اتباع نهج استباقي واتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد المنتجات أو الخدمات التي تتأثر بقانون الذكاء الاصطناعي,[٢٦] حيث يعد تحديد المنتجات أو الخدمات التي يغطيها القانون الاوربي للذكاء الاصطناعي بمثابة الخطوة الأولى الحاسمة في عملية الخضوع لهذا القانون, ومن خلال الفهم الكامل لمتطلبات القانون واتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم المنتجات أو الخدمات، يمكن للشركات الامتثال للنصوص القانونية بشكل فعال والمساعدة في ضمان الاستخدام الصحيح والمسؤول للذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني/ التنظيم والابتكار لتحقيق التوازن بين الاستقرار القانوني والديناميكية التكنولوجية: لكي يكون تنظيم الابتكار فعالاً وقابلاً للتكيف مع التطورات السريعة في قطاع التكنولوجيا، يجب أن يتمتع قانون الذكاء الاصطناعي بخصائص شكلية معينة تتمثل في المرونة والتركيز على الاستخدام بدلاً من التكنولوجيا نفسها يضاف الى ذلك تبنيها نهجاً تدريجياً يعتمد على المخاطر التي تنطوي عليها انظمة الذكاء الاصطناعي وهذا ما سنقوم ببيانه في هذا المطلب بتقسيمه الى فرعين يتضمن الفرع الاول تنظيم مرن يركز على الاستخدام بدلا من التكنولوجيا والفرع الثاني تصنيف استخدام الذكاء الاصطناعي على اساس المخاطر التي ينطوي عليها.

الفرع الاول/ تنظيم مرن يركز على الاستخدام بدلاً من التكنولوجيا: إن سرعة التطورات التكنولوجية تخلق توتراً بين الاستقرار المرغوب فيه للأنظمة القانونية والحاجة إلى تنظيم أكثر مرونة لتشجيع الابتكار, وفي هذا السياق، فإن التنظيم القائم على المبادئ وليس القواعد الصارمة، يجعل من الممكن التكيف مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والحيلولة دون أن يصبح الإطار التشريعي مقيدا لذلك, وبالتالي يتم تشجيع الشركات على الابتكار واعتماد قرارات أخلاقية مسؤولة، من خلال الامتثال للمبادئ العامة التي توفر لها إطار عمل واضح ومتماسك وقابل للتطبيق بشكل موحد, وهذا يحفز الإبداع في حين يسمح للسلطات بالاحتفاظ بقدرتها على السيطرة، مما يمنحها بعض المرونة.[٢٧] ويوضح قانون الاتحاد الأوروبي بشأن الذكاء الاصطناعي (EU AI Act) هذا النهج جيدًا, ويحدد المبادئ الأساسية لتطوير ونشر واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي, ومع ذلك، فإن تنفيذ وتطبيق هذه المبادئ منوط بالمكتب الأوروبي للذكاء الاصطناعي، الذي ينسق ويضمن تطبيقها الموحد والفعال.[٢٨] وبما أنه من المستحيل التنبؤ بجميع التطبيقات المستقبلية للتكنولوجيا الجديدة، لا يستطيع المشرع أن يحدد مسبقا التدابير اللازمة للمستقبل, ومن ثم يتعين على التنظيم التشريعي أن يركز على الاستخدام بدلا من التكنولوجيا ذاتها، حتى يتسنى له إطلاق العنان للإبداع وتتبع القضايا الناشئة والاستجابة لها بسرعة أكبر,[٢٩] ومع ذلك، فإن هذا النهج الذي يركز على الاستخدام لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا كان مصحوبا بتصنيف لاستخدامات التكنولوجيا وفقا لمستويات المخاطر التي تمثلها، مع تدابير محددة تتكيف مع كل مستوى وهذه ما سنقوم ببيانه في ضوء قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

الفرع الثاني/ تصنيف استخدام الذكاء الاصطناعي على اساس المخاطر التي ينطوي عليها: اعتمد قانون الذكاء الاصطناعي بأغلبية (٥٢٣) صوتًا مقابل (٤٦) صوتا وامتناع (٤٩) عن التصويت في البرلمان الاوربي في ١٣ مارس ٢٠٢٤، قبل المناقشات مع الدول الأعضاء حول الشكل النهائي للقانون, سيضمن قانون الذكاء الاصطناعي الذي يتم تطويره واستخدامه في أوروبا التوافق مع حقوق وقيم الاتحاد الأوروبي، بما

في ذلك المراقبة البشرية والأمن والخصوصية والشفافية وعدم التمييز والرفاهية الاجتماعية والبيئية،[٣٠] تميز المفوضية الأوروبية ثلاث فئات من الذكاء الاصطناعي بناءً على المخاطر المرتبطة باستخدامه, الذكاء الاصطناعي ذو المخاطر غير المقبولة, والذكاء الاصطناعي عالي المخاطر، والذكاء الاصطناعي ذي المخاطر المقبولة, ويمكن بيان كل منها:

اولا/ أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر غير المقبولة (ممارسات محظورة): ان أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر غير المقبولة هي تلك التي يعتبر استخدامها مخالفًا لقيم الاتحاد الأوروبي والتي تشكل مخاطر جسيمة على الحقوق الأساسية للأفراد وتهديدا للأمن, على سبيل المثال، تشمل الممارسات المحظورة انظمة الذكاء الاصطناعي التي تستخدم تقنيات لا شعورية لتغيير سلوك الأفراد بطريقة تسبب له ضررا نفسيا او جسديا كالتلاعب بالسلوك البشري من خلال التحايل على الارادة الحرة، أو استغلال نقاط الضعف المحتملة بسبب عمر الفرد أو اعاقته لتتغير سلوكه بشكل ضار، أو تنفيذ منطق التصنيف الاجتماعي القائم على تقييم مدى جدارة الاشخاص بالثقة بناء على سلوكهم الاجتماعي او خصائصهم الشخصية الذي يمكن ان يؤدي الى معاملة ضارة للأشخاص في سياقات معينة،[٣١] باستخدام الخصائص الحساسة (الآراء السياسية والدينية والفلسفية والوجه وما الى ذلك) والتصنيف الاجتماعي على اساس السلوك الاجتماعي او الخصائص الشخصية, حيث تقوم انظمة الذكاء الاصطناعي الى اجراء تقييمات لمخاطر الاشخاص الطبيعيين من خلال التقييم او التنبؤ بمخاطر ارتكاب شخص طبيعي لجريمة جنائية استنادا الى تصنيف الشخص الطبيعي او تقييم سماته الشخصية او خصائصه, كذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعمل على إنشاء أو تطوير قواعد بيانات للتعرف على الوجه من خلال الرصد غير المستهدف لصور الوجه من الإنترنت أو المراقبة بالفيديو بهدف إنشاء قواعد بيانات للتعرف على الوجه (وهو ما يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان والحق في احترام الحياة الخاصة)؛ والتعرف على العواطف في مكان العمل والأوساط التعليمية، باستثناء الأسباب الطبية أو الأمنية؛ وكذلك الحظر المفروض على انظمة

التصنيف البيومترية عن بعد وفي الوقت الحقيقي في الأماكن العامة لأغراض إنفاذ القانون،[٣٢] باستثناء الحالات التالية:

١- البحث المستهدف عن ضحايا محتملين محددين للجريمة (الأطفال المفقودون، والاتجار، والاستغلال الجنسي).

٢- منع تهديد محدد وجوهري ووشيك لحياة الأشخاص أو سلامتهم أو منع هجوم إرهابي.[٣٣]

٣- تحديد هوية أو تحديد موقع أو ملاحقة الجناة أو المشتبه بهم في جرائم جنائية معينة يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها أربع سنوات على الأقل, على ان يراعى عند الاستخدام في حالات الاستثناء السابقة الحالة التي أدت إلى استخدام النظام وخطورة الضرر أو حجمه في حالة عدم استخدامه؛ وان تأخذ في الاعتبار العواقب على حقوق وحريات جميع الأشخاص المعنيين؛ وأن يكون الاستخدام خاضع لترخيص مسبق ممنوح من سلطة قضائية أو إدارية مختصة.[٣٤] ان طرح أنظمة الذكاء الاصطناعي المحظورة في السوق يؤدي إلى فرض غرامات إدارية كبيرة، تصل إلى ٣٥ مليون يورو أو ٧٪ من إجمالي المبيعات السنوية للشركة المخالفة, لذلك من الضروري تقييم المخاطر المرتبطة بمشروع الذكاء الاصطناعي الذي ينطوي على مخاطر غير مقبولة, ويجب على الشركات النظر في حلول بديلة لجعل مشاريعها أكثر أخلاقية ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية للقانون, من حيث اتباع نهجًا قائمًا على المخاطر وتحديد الالتزامات لمقدمي الخدمات وأولئك الذين ينشرون أنظمة الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى المخاطر التي قد يولدها الذكاء الاصطناعي, وبالتالي، سيتم حظر أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تمثل مستوى غير مقبول من المخاطر, فيجب ان تستوفي الاجهزة التي تعد ضمن انظمة الذكاء الاصطناعي او ما يعتبر من مواد محظورة ما توجبه القواعد القانونية من شروط, على سبيل المثال اذا قامت احد الشركات بتثبيت سلاح رشاش في احدى طائرتها بدون طيار التي تسيطر عليها انظمة الذكاء الاصطناعي, فيخضع تصرفها لقانون مراقبة الاسلحة النارية وقانون الطيران بدون طيار.[٣٥] ثانيا/ انظمة الذكاء الاصطناعي "عالية المخاطر": يتطلب الذكاء

الاصطناعي عالي المخاطر تقييمًا مسبقًا للمطابقة والامتثال لالتزامات معينة قبل السماح له بالدخول إلى السوق الأوروبية, وهي انظمة تستخدم بشكل رئيسي في قطاعات معينة مثل الطب أو العدالة أو التوظيف أو الائتمان، ولذلك يوصى بالفعل بإجراء تحليل لكل نظام من أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحديد ما إذا كانت تنتمي إلى فئة الذكاء الاصطناعي عالي الخطورة, لتطبيق النصوص الخاصة به,[٣٦] حيث أكد أعضاء البرلمان الأوروبي أن تصنيف التطبيقات عالية المخاطر يشمل الآن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تضر بشكل خطير بصحة الأشخاص أو البيئة وسلامتهم وحقوقهم الأساسية, وتمت إضافة أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة للتأثير على الناخبين ونتائج الانتخابات تحت انظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر,[٣٧] وكذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في أنظمة التوصية التي تديرها منصات التواصل الاجتماعي (التي تضم أكثر من ٤٥ مليون مستخدم) تم اضافتها إلى قائمة الأنظمة عالية المخاطر, [٣٨] من ثم يتضح ان قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي يتطلب لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر وقبل طرحها في السوق, متطلبات معينة ويجب أن تلبيها هذه الأنظمة لضمان موثوقية الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إدارة البيانات والشفافية والتحكم البشري والمتانة والأمن, كما يفرض قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي التزامات على أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات الأغراض العامة التي تعد تطورًا جديدًا في مجال الذكاء الاصطناعي سريع التطور, وسيحتاج موردو هذه الأنظمة إلى تقييم المخاطر المحتملة والتخفيف منها, وسيتعين عليهم تسجيل نماذجهم في قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي قبل طرحها للتداول في السوق الأوروبية, سيتعين على أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية المستندة إلى مثل هذه النماذج مثل ChatGPT، أن تحترم حقوق الملكية (بأن يذكر أن المحتوى يتم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي، ويساعد أيضًا في التمييز بين الصور المزيفة والصور الحقيقية), وتقديم ضمانات ضد توليد محتوى غير مشروع, كما يجب نشر ملخصات تفصيلية للبيانات المحمية بحقوق الطبع والنشر والمستخدمة في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي.[٣٩] ثالثا/ أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات "المخاطر

المقبولة": لم يتم تعريف أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر المقبولة بشكل محدد في قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي ، نظرًا للنطاق الواسع للذكاء الاصطناعي عالي المخاطر، ومن ثم يتم اعتبار أي نظام للذكاء الاصطناعي عالي المخاطر بشكل افتراضي ما لم يتم إثبات أنه يمثل خطراً مقبولاً, ويجب على الشركات توقع تطور وظائف أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بها والنظر في تصنيفها على أنها ذكاء اصطناعي عالي المخاطر او مقبول المخاطر لضمان الامتثال لنصوص القانون.[٤٠] ونخلص من ذلك ان بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تحتاج لتنظيم محدد بسبب خصائصها الخاصة، مثل التفاعل مع الأشخاص الطبيعيين أو التعرف على العواطف, ومن ثم يجب على الشركات تزويد المستخدمين بمعلومات واضحة حول هذه الأنظمة، بما في ذلك كيفية عملها والمخاطر المحتملة المرتبطة بها, لذلك من الضروري توفير معلومات واضحة ومفهومة لمستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي هذه لضمان حسن استخدامها وفق القانون, وبالنسبة للأنشطة التكنولوجية منخفضة المخاطر، يتم تشجيع المشرع على تقليل القيود التنظيمية الخاصة بها قدر الإمكان, اما بالنسبة للأنشطة التكنولوجية شديدة الخطورة، يجب أن تكون القيود التنظيمية التشريعية صارمة من خلال تعزيز الرقابة ومتطلبات وشروط الاستخدام, لما لها من مساس بالصحة والسلامة والحقوق الأساسية, ونؤيد المنهج التدريجي الذي اعتمده قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي لان هذا النهج يضمن الحماية المناسبة للمستخدم مع الأخذ في الاعتبار مستويات المخاطر التي تشكلها التكنولوجيا, كما أنه يجعل من الممكن تحسين تخصيص الموارد مع تشجيع الابتكار.

المبحث الثاني/ الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي في ضوء قانون الذكاء الاوربي: يحدد قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي عدة جهات فعالة في مجال الذكاء الاصطناعي ويضع لكل منها مفهوم خاص بها, كم يطرح التزامات ومسؤوليات كل جهة على حسب مساهمته في دورة حياة عمل انظمة الذكاء الاصطناعي, بالشكل الذي يضمن مسؤولية كل طرف على وفق ما ورد في القانون بما يترتب من مخاطر على استخدام هذه الانظمة, الا ان هذا غير كافي لتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار

ومراقبة ممارسات إساءة الاستخدام أو المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع، وبناء على ما تقدم سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نعرض في المطلب الاول تحديد الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي ونخصص المطلب الثاني تنظيم العلاقات التعاقدية وحماية حقوق المواطنين.

المطلب الاول/ تحديد دور الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي: يحدد قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي الجهات الفاعلة المختلفة، التي تسمى أيضًا "المشغلين"، الذين يلعبون أدوارًا محددة في طرح أنظمة الذكاء الاصطناعي في السوق واستخدامها, وتشمل هذه الجهات الفاعلة المورد والمستورد والموزع والمستخدم التي يقع على عاتقها التزامات معينة حددها القانون, لذا سنقسم هذا المطلب الى فرعين نعرض في الفرع الاول تعريف الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي في حين سنركز في الفرع الثاني لعرض التزامات المورد والمستخدم لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر.

الفرع الاول / تعريف الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي: يقع مزود او مورد الذكاء الاصطناعي في قلب قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي, ويعرف بأنه (أي شخص طبيعي أو اعتباري أو وكالة أو هيئة أخرى تقوم بتطوير أو امتلاك نظام للذكاء الاصطناعي بهدف طرحه في السوق أو وضعه في الخدمة، سواء باسمه الخاص أو بعلامته التجارية، مقابل رسوم أو مجانًا),[٤١] وتمتد مسؤولية المورد أيضًا إلى أي تعديل جوهري يتم إجراؤه على نظام الذكاء الاصطناعي، حتى لو تم إجراؤه بواسطة طرف ثالث, اما بالنسبة للمستورد فيعرف بأنه (أي شخص مؤسس في الاتحاد الأوروبي يطرح في السوق نظام ذكاء اصطناعي يحمل اسم أو علامة تجارية لشخص مؤسس خارج الاتحاد الأوروبي),[٤٢] وبذلك يختلف عن الموزع الذي هو(شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بإتاحة نظام الذكاء الاصطناعي في سلسلة التوريد، دون تعديل خصائصه).[٤٣] وأخيرًا، المستخدم وهو(الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو السلطة العامة أو الوكالة أو أي هيئة أخرى تستخدم نظام الذكاء الاصطناعي، باستثناء أي استخدام لأغراض شخصية),[٤٤] ومن المهم بالنسبة للشركات تحديد الدور الذي يلعبه

كل ممثل في سلسلة توريد أنظمة الذكاء الاصطناعي, لان هذه الخطوة تحدد المسؤولية والضمان والالتزامات بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية, على سبيل المثال، يمكن لمزود الذكاء الاصطناعي الذي قام بتمييز أنظمة مستوردة أن يتفاوض بشأن آليات الاستخدام والضمان مع الشركات المصنعة، لتوفير التدابير في حالة حدوث ضرر ناجم عن أنظمة الذكاء الاصطناعي لمستخدميها.

الفرع الثاني/ التزامات المورد والمستخدم لأنظمة الذكاء الاصطناعي:

اولا / التزامات المورد لأنظمة الذكاء الاصطناعي: يتضمن الباب الرابع من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي[٤٥] التزامات محددة على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تنطوي على مخاطر التلاعب, سيتم تطبيق التزامات الشفافية على الأنظمة التي تتفاعل مع البشر، أو تكتشف العواطف، أو تولد محتوى تم التلاعب به, بالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر، حيث يفرض على المورد عدة التزامات :

١- يجب على المورد إثبات أن أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر تتوافق مع المعايير المنسقة أو المواصفات المشتركة المحددة في القانون, ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء تقييم داخلي أو باستخدام هيئة مختصة.[٤٦]

٢- إدارة المخاطر: يجب على المورد تنفيذ تدابير إدارة المخاطر، بما في ذلك نظام مراقبة ما بعد السوق لتقييم الأداء المستمر لنظام الذكاء الاصطناعي وتحديد أي مخاطر محتملة.[٤٧]

٣- مكافحة التحيز: ينبغي وضع سياسة لإدارة البيانات لرصد وكشف وتصحيح التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي, وينطوي ذلك على اختيار مجموعات البيانات ذات الصلة واعتماد التدابير المناسبة للتخفيف من مخاطر التحيز.

٤- كتابة الوثائق الفنية: يجب على المورد الاحتفاظ بالوثائق الفنية التي تتوافق مع المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك معلومات حول تشغيل نظام الذكاء الاصطناعي والتدابير الأمنية المعمول بها.[٤٨]

٥- التزامات أخرى: يجب على المورد التأكد من تسجيل الأحداث وإبلاغ المستخدمين بتشغيل النظام وضمان الإشراف البشري المناسب والتعاون مع السلطات المختصة في حالة وقوع حادث خطير.[٤٩]

ثانيا/ التزامات المستخدم لأنظمة الذكاء الاصطناعي:

يسلط قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي الضوء على الالتزامات المحددة الملقاة على عاتق المستخدمين المحترفين لأنظمة الذكاء الاصطناعي, وترد هذه الالتزامات في ملحق[٥٠] مخصص وتتضمن عدة نقاط رئيسية:

١- الالتزام بتعليمات الاستخدام: يطلب من المستخدمين الالتزام بدقة بتعليمات الاستخدام المقدمة من الموردين أو الموزعين لأنظمة الذكاء الاصطناعي, ويشمل ذلك على وجه الخصوص إجراءات تشغيل الأنظمة واستخدامها وصيانتها.

٢- تعليق الاستخدام في حالة الشك: في حالة الشك حول مطابقة نظام الذكاء الاصطناعي، يلتزم المستخدمون بتعليق استخدامه فورًا وإبلاغ السلطات المختصة, ويهدف هذا الإجراء إلى منع المخاطر المحتملة على الحقوق الأساسية للأفراد وأمنهم.[٥١]

٣- الاحتفاظ بالسجلات: يطلب من المستخدمين الاحتفاظ بالسجلات التي يتم إنشاؤها تلقائيًا بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها هذه الأنظمة, تعد إمكانية التتبع هذه ضرورية لضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الذكاء الاصطناعي.

٤- التحكم في بيانات الإدخال: عند ممارسة التحكم في بيانات الإدخال إلى النظام، يجب على المستخدمين التأكد من ملاءمة تلك البيانات وموثوقيتها, يتضمن ذلك تنفيذ إجراءات التحقق من صحة البيانات والتحقق منها لتقليل مخاطر التحيز أو الخطأ في النتائج التي يولدها النظام,[٥٢] ان الامتثال للالتزامات التي يحددها قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي، يوصى بالفعل بأن يقدم موردو وموزعو أنظمة الذكاء الاصطناعي وثائق مفصلة وأدلة مستخدم واضحة للمستخدمين المحترفين, ولا ينبغي لهذه الوثائق أن تسهل استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي فحسب، بل يجب

أن تعمل على تثقيف المستخدمين حول المخاطر المحتملة المرتبطة بهذه التقنيات والخطوات التي يمكن اتخاذها للتخفيف منها, من خلال تمكين المستخدمين وتزويدهم بالأدوات اللازمة للاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي، يمكن لمقدمي الخدمات المساعدة في تعزيز الثقة في هذه التقنيات وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمنظمات.[٥٣]

المطلب الثاني/ تنظيم العلاقات التعاقدية وحماية حقوق المواطنين: ان تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار ومراقبة الممارسات لتجنب إساءة الاستخدام أو المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع من تقنيات الذكاء الاصطناعي، يجب أن تتضمن القواعد التشريعية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة عنصرين أساسيين العنصر الاول تنظيم العلاقات التعاقدية بين جميع أصحاب المصلحة والعنصر الثاني البيئة التجريبية وهياكل المراقبة لدعم الابتكار وحماية حقوق المواطنين, وعليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين نعرض في الفرع الاول تنظيم العلاقات التعاقدية بين جميع اصحاب المصلحة في حين نخصص الفرع الثاني لدعم الابتكار وحماية حقوق المواطنين.

الفرع الاول/ تنظيم العلاقات التعاقدية بين جميع أصحاب المصلحة: كل مشغل مشارك في تطوير نظام الذكاء الاصطناعي وطرحه في السوق واستخدامه له أدوار ومسؤوليات محددة يحددها قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي, ومن ثم يجب تحديد المخاطر المرتبطة بكل مرحلة من مراحل العملية وأخذها بعين الاعتبار عند تنظيم العلاقات التعاقدية بين أصحاب المصلحة.[٥٤] يجب على المشغلين توضيح أدوار ومسؤوليات كل شخص طوال دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي, ويشمل ذلك تحديد الموردين والمستخدمين والمستوردين والموزعين والجهات الفاعلة الأخرى المعنية، بالإضافة إلى التوزيع المناسب للالتزامات والمسؤوليات فيما بينهم, ويضمن التنظيم العقدي او التعاقدي للمشغلين تنظيم علاقاتهم من خلال إنشاء عقود مفصلة تحدد بوضوح التزامات ومسؤوليات كل طرف, ويجب صياغة الشروط التعاقدية المتعلقة بمطالبات المسؤولية والضمان بعناية لضمان التوزيع العادل للمخاطر بين المشغلين، مع مراعاة درجة مشاركتهم في نظام الذكاء الاصطناعي,[٥٥]

ان الهدف الرئيسي للتنظيم العقدي للعلاقات بين المشغلين هو تحقيق التوزيع العادل للمسؤوليات, وتحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بكل مرحلة من مراحل دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي وتحديد التدابير المناسبة للتخفيف منها أو إدارتها, ويجب أن تعكس البنود التعاقدية هذا التوزيع للمخاطر بطريقة عادلة ومتوازنة.[٥٦]

الفرع الثاني/ دعم الابتكار وحماية حقوق المواطنين: ان البيئة التجريبية هي بيئة يتم التحكم فيها لاختبار الابتكارات للذكاء الاصطناعي دون القيود التشريعية المعتادة، اما بالنسبة لهياكل المراقبة فهي المسؤولة عن المراقبة المستمرة للتطورات التكنولوجية واقتراح التعديلات التشريعية القانونية التي تطرأ على هذا التطور.

اولا/ إعداد بيئة حماية تنظيمية: لتشجيع ابتكار الذكاء الاصطناعي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، أضاف أعضاء البرلمان الأوروبي استثناءات لأنشطة البحث ومكونات الذكاء الاصطناعي المقدمة بموجب تراخيص مفتوحة المصدر, ويشجع التشريع الجديد ما يسمى بـ "البيئات التنظيمية للذكاء الاصطناعي"، أو بيئات المحاكاة، التي أنشأتها السلطات العامة لاختبار الذكاء الاصطناعي قبل نشره,[٥٧] إن البيئة التجريبية التنظيمية هي بيئة خاضعة للرقابة او المراقبة حيث يمكن للشركات والمبتكرين اختبار وتطوير منتجات أو خدمات أو نماذج أعمال جديدة, وهذا يسمح، من ناحية، للشركات بتجربة منتجاتها المبتكرة على نطاق صغير دون الخضوع للإطار التشريعي، ومن ناحية أخرى، يسمح للهيئات التنظيمية بمتابعة تطور الابتكار عن كثب وتقديم تعليقات وملاحظات في الوقت الفعلي للشركات والمبتكرين لمساعدتهم على ضبط منتجاتهم لتلبية المتطلبات القانونية, وفي بعض الحالات، يكون من الضروري تخفيف المتطلبات القانونية لقطاعات معينة من الأعمال أو الابتكارات، لأنها تشكل خطراً أقل مقارنة بغيرها,[٥٨] على سبيل المثال، لن يكون من المناسب تطبيق النصوص القانونية المعمول بها في المؤسسات المالية التقليدية على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية, ومن الممكن أن يؤدي فرض نفس الشروط عليها إلى إبطاء ظهورها ونموها بسبب القيود التنظيمية الصارمة للغاية, ومن ثم ينبغي للجهات التنظيمية أن تأخذ في الاعتبار النتائج المشجعة للتجارب من خلال دمج

مبدأ التناسب التنظيمي في منطقها الذي ينبغي أن يستند إلى طبيعة ودرجة المخاطر التي يمثلها الابتكار،[٥٩] وينطوي ذلك على تبسيط وتكييف التدابير والأعباء التنظيمية مع هذا القطاع الجديد، بحيث تكون مبررة ومتناسبة مع الأهداف المنشودة, وعلى القوانين ان تنص على عدة أنواع من التفويضات، بما في ذلك التفويضات الأخف لمؤسسات الدفع والأموال الإلكترونية, وبهذه الطريقة فإن التنظيم القانوني من شأنه أن يعمل كحافز للإبداع وليس ككابح, والواقع أن التنظيم القانوني يشكل أهمية بالغة بالنسبة لبعض القطاعات الإبداعية، مثل التكنولوجيا المالية، لأنه يعمل على تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، وبالتالي يساعد في تعزيز النمو المستدام للتكنولوجيا المالية, كما لابد من تعزيز مبدأ الحياد التكنولوجي الذي يهدف إلى توفير فرص متساوية لجميع التقنيات دون التحيز التكنولوجي،[٦٠] من خلال إنشاء آليات او هياكل مراقبة لرصد التقدم الذي تحرزه التكنولوجيات والابتكارات الجديدة، وتوقع التعديلات التنظيمية اللازمة. ثانيا/ إنشاء هياكل المراقبة: تتطلب سرعة التطورات التكنولوجية إنشاء هياكل المراقبة, ويتمثل دورهم في التعاون مع التكنولوجيين لتحليل الإبداعات الحالية، وتحديد القضايا المتعلقة بالقدرة التنافسية والتنظيم،[٦١] وإذا لزم الأمر، تقييم الحاجة إلى تعديل القواعد القانونية, ويجب أن تتمتع هذه الهياكل الإشرافية بصلاحيات واسعة لا تسمح لها باقتراح التنظيم القانوني فحسب، بل بتطوير ونشر أدلة ومواثيق الممارسات الجيدة لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم القوانين والامتثال لها,[٦٢] بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون لديها القدرة على منح إعفاءات مؤقتة أو دائمة لبعض الابتكارات التكنولوجية لأسباب موضوعية، مثل تطوير النظام البيئي للتكنولوجيا المالية, ومع ذلك، ينبغي لها وضع معايير واضحة وشفافة لمنح هذه الإعفاءات، من أجل ضمان عدالة وشفافية العملية, وينبغي لها أن تضع آليات للرصد والتقييم لضمان ألا تؤدي الإعفاءات الممنوحة إلى المساس بأمن أو سلامة الأنظمة الخاضعة للتنظيم القانوني, على سبيل المثال، تعمل سويسرا، بالإضافة إلى آلية الاختبار التي تسمح للشركات بإدارة ما يصل إلى مليون فرنك سويسري دون ترخيص مصرفي، على إنشاء ترخيص مصمم

خصيصًا لشركات التكنولوجيا المالية يمكنه قبول الودائع من الجمهور بمبلغ أقصى قدره ١٠٠ دولار مليون فرنك سويسري, يمكن للهيئة الفيدرالية للإشراف على السوق المالية (FINMA) أن تضع حدًا أعلى اعتمادًا على المخاطر,[٦٣] كما أنشأت هيئة الأسواق المالية (AMF) في فرنسا قسمًا للتكنولوجيا المالية والابتكار والقدرة التنافسية (FIC) والذي يعمل بمثابة نقطة دخول لقادة المشاريع المبتكرة, وبالمثل، شكلت هيئة الأسواق المالية الهولندية والبنك الوطني الهولندي كيانًا مشتركًا يسمى " مركز الابتكار "، لتكييف التنظيم القانوني مع نماذج الأعمال الجديدة, وإدراكًا لأهمية هذه الهياكل، أنشأت المفوضية الأوروبية، من جانبها، المكتب الأوروبي للذكاء الاصطناعي، والذي يجب أن يلعب دورًا حاسمًا في تنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن تطوير انظمة الذكاء الاصطناعي,[٦٤] كما يمكن تعزيز حقوق المواطنين في تقديم شكوى بشأن أنظمة الذكاء الاصطناعي، والحصول على تفسيرات للقرارات المستندة إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر والتي لها تأثير كبير على حقوقهم الأساسية, حيث قام أعضاء البرلمان الأوروبي بمراجعة دور المكتب الأوروبي للذكاء الاصطناعي، والذي سيكون مسؤولاً عن مراقبة كيفية تنفيذ قانون الذكاء الاصطناعي.[٦٥]

الخاتمة

في ختام بحثنا الموسوم (التنظيم القانوني لتطور الذكاء الاصطناعي _ دراسة قانونية تحليلية في ضوء قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي رقم ١٦٨٩لسنة ٢٠٢٤) نعرض لاهم ما توصلنا له من نتائج ومقترحات والتي يمكن ان نجملها بالآتي:

اولا/ النتائج :

١- لقد أحدث التحول الرقمي ثورة لا يمكن إنكارها في حياتنا اليومية، حيث سهل تفاعلاتنا وأنماط استهلاكنا ووصولنا إلى المعلومات ومع ذلك، تأتي هذه الثورة مصحوبة بتحديات قانونية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية والأمن والأخلاق, ولذلك يجب على الحكومات أن تعتمد القواعد القانونية المناسبة لإدارة هذا التطور السريع بالشكل الذي يجعل تطوير الذكاء الاصطناعي يتوافق مع المبادئ الرئيسية

للقانون والعدالة, امام تحديات قوانين الملكية الفكرية والمسؤولية وحماية الخصوصية.

٢- يعتبر قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي تطورا قانونيا كبيرا في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي يهدف الى مواجهة التحديات القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي, الذي اخذ مجالا واسعا, سواء ما يتعلق بالروبوتات أو الكائنات المتصلة أو التعلم الآلي أو التعلم العميق.

٣- عرف قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي الذكاء الاصطناعي بأنه (عملية توليد مخرجات مثل التنبؤات او المحتوى او التوصيات او القرارات, والتي يمكن ان تؤثر على البيئة المادية او الافتراضية وقدرة انظمة الذكاء الاصطناعي على استنتاج النماذج او الخوارزميات او كليهما من المدخلات او البيانات" يشمل هذا التعريف مجموعة واسعة من التقنيات، بما في ذلك أنظمة التعلم الذاتي أو "التعلم الآلي"، والأنظمة المنطقية المعدة مسبقًا والأنظمة الإحصائية).

٤- ان الخطوات الرئيسة للامتثال للقانون الاوربي للذكاء الاصطناعي تتثمل في تحديد المنتجات والخدمات التي يغطيها قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي حيث تعد بمثابة الخطوة الأولى الحاسمة في عملية الخضوع لنصوص هذا القانون, ومن خلال الفهم الكامل لمتطلبات القانون واتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم المنتجات أو الخدمات، يمكن للشركات الامتثال للنصوص القانونية بشكل فعال والمساعدة في ضمان الاستخدام الصحيح والمسؤول للذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي.

٥- تبنى قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي منجها تشريعيا قادرا على مواكبة الوتيرة المحمومة للابتكار التكنولوجي، من خلال التركيز على جانبين: الشكل والمضمون, لكي تكون النصوص القانونية مرنة كما انه تبنى نهجًا تدريجيًا قائمًا على المخاطر لتصنيف الاستخدامات التكنولوجية وفقًا لمستوى المخاطرة وفرض متطلبات قانونية متناسبة لكل منها.

٦- اعتمد قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي منهجا تدريجيا بشكل يضمن الحماية المناسبة للمستخدم مع الأخذ في الاعتبار مستويات المخاطر التي تشكلها

التكنولوجيا من خلال تصنيفها الى ثلاث مستويات انظمة الذكاء الاصطناعي غير المقبولة وانظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر وانظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر المقبولة.

٧- يحدد قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي الجهات الفاعلة والذين يلعبون أدوارًا محددة في طرح أنظمة الذكاء الاصطناعي في السوق واستخدامها, وتشمل هذه الجهات الفاعلة المورد والمستورد والموزع والمستخدم التي يقع على عاتقها التزامات معينة حددها القانون.

٨- يوفر قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي البيئات التجريبية وهياكل المراقبة, حيث يوفر المختبر التنظيمي بيئة خاضعة للرقابة حيث يمكن للشركات اختبار ابتكاراتها دون القيود التنظيمية المعتادة، في حين يسمح للهيئات التنظيمية بمراقبة التطورات عن كثب وتعديل المتطلبات القانونية في الوقت المناسب, ويعزز هذا النهج الابتكار مع ضمان احترام التكنولوجيات الجديدة للمبادئ الأخلاقية والقانونية.

ثانيا/ المقترحات :

١- نقترح على المشرع العراقي تشريع قانون لحكم الذكاء الاصطناعي يصطلح عليه بقانون انظمة الذكاء الاصطناعي بما يحقق الاستخدام الامثل لهذه الانظمة في ضوء التطور السريع لها وتزايد استخدامها في مقابل كثرة المخاطر الناشئة عن الاستخدام غير الصحيح, واسوة بالتشريعات العربية والدولية ويمكن الاستفادة من التجربة الاوربية المتمثلة بقانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

٢- نقترح على المشرع العراقي ان ينص بقانون انظمة الذكاء الاصطناعي على تشكيل لجنة متخصصة بالتكنولوجيا للأشراف والمراقبة على انظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة تتألف من اعضاء متخصصين بالتكنولوجيا والقانون لمراقبة نوعية الانظمة المستخدمة سواء كانت مصنعة او مستوردة عسكرية او مدنية مع بيان الجدوى منها والاثار المترتبة على سواء الاستخدام او كيفية تلافي هذا الاثار واصلاحها, وترشيد المستخدمين لكيفية الاستخدام الاخلاقي والقانوني.

٣- نقترح على المشرع العراقي النص على تعريف الذكاء الاصطناعي بقانون انظمة الذكاء الاصطناعي ونقترح التعريف الاتي(نظام برمجي يعمل على أساس الخوارزميات ويعتمد على جمع البيانات واستخدامها، قادر على التعلم بشكل مستقل جزئيًا أو كليًا مع قدرته على اتخاذ القرار، من التعلم ومعالجة البيانات).

٤- نقترح على المشرع العراقي ان ينص في قانون انظمة الذكاء الاصطناعي على كيفية منح التراخيص لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالإضافة الى تنظيم الاطار التعاقدي بين جميع اطراف المصلحة وتحديد حقوق والتزامات كل طرف من الاطراف الفاعلة باستخدام هذا التقنيات.

٥- نظرا لكثرة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنتجات الفكرية وقدرتها على انتاج ابداعات فنية وادبية لذلك نقترح على المشرع العراقي النص في قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية العراقي رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ على ملكية تلك المصنفات لمالك النظام او الالة الذكية التي انتجت الابداع الفكري في حال توفر كافة الشروط التي يتطلبها القانون ونقترح النص الاتي(تسجل براءة الاختراع او أي منتج فكري ناشئ بأنظمة الذكاء الاصطناعي باسم مالك برنامج الذكاء الاصطناعي).

٦- نوصي الحكومة العراقية بفتح دورات تثقيفية في مؤسسات الدولة مثل التعليم والصحة والشرطة والدوائر الخدمية كافة لتوعية وتثقيف الموظفين بمفهوم الذكاء الاصطناعي وتبني استخدام هذه التقنية وانتشار تطبيقاته للتغلب على الصعوبات في انجاز المعاملات لما تحققه هذه التطبيقات من سرعة وسهولة بما يحقق التطور والابداع.

الهوامش

[١]) قانون الذكاء الاصطناعي رقم ١٦٨٩/ ٢٠٢٤ الصادرة عن البرلمان الاوربي بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤ منشور في الجريدة الرسمية للاتحاد الاوربي بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١ لمزيد من التفصيل ينظر الى نصوص القانون منشورة على الموقع الرسمي للاتحاد الاوربي(EU) على الرابط ادناه :
https://eur-lex.europa.eu تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/١٦.

[٢]) Yves Poullet, Vers un droit européen de l'intelligence artificielle , Journal de droit européen I 2021, P.454.

---

٣) (Artificil Intelligence)(AI تشير كلمة الاصطناعي الى مصنوع او غير طبيعي بينما تشير كلمة ذكاء الى الفهم والتفكير, وعلى هذا الاساس فأن الذكاء الاصطناعي: الذكاء الذي يصنعه او يصطنعه الانسان في الالة او الحاسوب ينظر : د. عبد الله موسى, د. احمد حبيب بلال, الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر, ط١, دار الكتب المصرية, القاهرة , ٢٠١٩, ص ١٨.

٤) د. احمد شاكر عبد العلاق, ادوات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي والمساعدة على الكتابة, كتاب جماعي : الذكاء الاصطناعي " رؤى متعددة التخصصات" ط١, المركز الديمقراطي العربي, المانيا,٢٠٢٤, ص٥, عبد الرزاق مختار, تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة كورونا, بحث منشور في المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية, المؤسسة الدولية لافاق المستقبل, مج٣, عدد(٤), سنة ٢٠٢٠, ص١٩٥.

٥) Debora Cohen, Avocat , LA RÈGLEMENTATION DE L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE , 1re Parution : 4 septembre 2023 , مقال منشور باللغة الفرنسية على الرابط:
https://www.village-justice.com

٦) يعرف البرلمان الأوروبي الذكاء الاصطناعي بأنه أي أداة تستخدمها آلة قادرة على " إعادة إنتاج السلوكيات المرتبطة بالإنسان، مثل التفكير والتخطيط والإبداع" تستطيع الشركات مهما كان حجمها بفضلها(تبسيط المهام المعقدة والمتكررة لتحقيق مكاسب الكفاءة، وتحسين كفاءة العمليات وخفض تكاليفها، وتقديم أدوات للخدمات الجديدة، وتحليل واستغلال البيانات من البيانات الضخمة، وتحسين الحملات التسويقية والعرض المستهدف، وتحسين خدمة العملاء من خلال : روبوتات الدردشة ، والمساعدة الافتراضية، وما إلى ذلك, اليوم، هناك العديد من انظمة الذكاء الاصطناعي في السوق ، المجانية أو المدفوعة، سواء لإنشاء النصوص أو الصور أو معالجة المستندات تلقائيًا، وما إلى ذلك) ينظر:
BERCY INFOS, L'intelligence artificielle, un levier de croissance pour votre entreprise ,مقال منشور باللغة الفرنسية على موقع وزارة الاقتصاد الفرنسية في ٢٠/٦/ ٢٠٢٤ على الرابط:
https://www.economie.gouv.fr

٧) د. لمياء محسن محمد, مجالات الذكاء الاصطناعي, تطبيقات واخلاقيات, ط١, العربي للنشر والتوزيع, ٢٠٢٣,ص ٤٩.

٨) Nicolas Samarcq , LES ENJEUX DE PROTECTION DES DONNÉES PERSONNELLES LIÉS AUX TESTS ET DÉPLOIEMENTS DE LA VIDÉOPROTECTION ALGORITHMIQUE, Administrateur AFCDP Association Française des Correspondants à la protection des Données à caractère Personnel, 17 JUILLET 2024, https://www.village-justice.com

٩) Sabine Marcellin, ENCADREMENT JURIDIQUE DE LINTELLIGENCE ARTIFICIELLE : LES RÉPONSES ESSENTIELLES, 28 MARS 2024, https://www.village-justice.com

١٠) ان مصطلح قابل للتوسع: هو احد مصطلحات علم الكومبيوتر, وتوصف عملية ما بأنها قابلة للتوسع اذا كان بإمكانك تنفيذ مليون نسخة منها اذا اشتريت مكونات كمبيوتر مادية اكثر بمليون مرة , مثال ذلك ما تقوم به شركة كوكل التي تعالج قرابة الخمس مليارات عملية بحث في اليوم الواحد, ليس بتوظيف ملايين الموظفين ولكن باستخدام ملايين اجهزة الكومبيوتر, ينظر: د. محسن محمد الخباني, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, ط١, دار النهضة العربية, الامارات, ٢٠٢٣, ص١٢٦.

١١) Par Francis Donnat , L'intelligence artificielle, un danger pour la vie privée ? , SCINCES HUMAINES ET SOCIALES , P.98.

١٢) عقدت القمة في المملكة المتحدة كما شكلت لجنة " مختصة بتقنيات الذكاء الاصطناعي" لبحث الاثار الاقتصادية والاخلاقية والاجتماعية لتطورات انظمة الذكاء الاصطناعي, ينظر: د. قادة شهيد, د. معمر بن طريه, اضرار الربوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي , تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي, بحث منشور في حوليات جامعة الجزائر, العدد(٧), سنة ٢٠١٨, ص١٢٢.

١٣) عقدت الولايات المتحدة الامريكية مؤتمرا في عام ٢٠١٦ بخصوص مستقبل الذكاء الاصطناعي واخلاقياته, وفي عام ٢٠١٩ اقر المجلس التشريعي لولاية الينوي الامريكية قانون " لأجراء مقابلات باستخدام فيديوهات الذكاء الاصطناعي في عملية التوظيف" وتم

التوقيع عليه وتنفيذه في عام ٢٠٢٠ ينظر : احمد حسن محمد علي, المسؤولية المدنية عن اضرار الروبوت, ط١, دار النهضة العربية, ٢٠٢٠, ص٣٩, كما تم تشريع " قانون مستقبل الذكاء الاصطناعي وافاقه في العالم, ويعتبر اول قانون فيدرالي امريكي حول الذكاء الاصطناعي ينظر: د. ايمن محمد الاسيوطي, الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي, ط١, دار مصر, ٢٠٢٠, ص٢١.

[١٤]) تختلف الدول في كيفية تنظيمها لاستعمال انظمة الذكاء الاصطناعي, بعضها يقيد من هذا الاستعمال بشكل كبير استنادا الى اتباع سياسية قانونية صارمة خاصة في الدول التي تناصر حقوق الانسان فيحد المشرع بشكل كبير من هذا الاستعمال بالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تمس الحقوق او تنتهك الحياة الشخصية للمواطنين, في حين على العكس من ذلك دول اخرى تركز الجهود على تطوير انظمة الذكاء الاصطناعي فعلى سبيل المثال تستعمل الصين برنامج متطور يتمثل بالتنبؤ بالجريمة والاضطراب الاجتماعي قبل حدوثه ينظر: د. محمد فتحي محمد ابراهيم, التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي, بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, ص١٠٥٨.

[١٤]) قانون امن البيانات الصيني لسنة ٢٠٢١ منشور على الرابط ادناه: https://digichina.stanford.edu

[١٥]) د. جمال علي الدهشان, حاجة البشرية الى ميثاق اخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي, مجلة ابداعات تربوية, العدد(١٠), ٢٠١٩,ص٧.

[١٦]) هنالك قوانين تهتم بالجانب الالكتروني كاستخدام التوقيع الالكتروني والكتابة الالكترونية عالجتها نص المادة (١) من قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢, وقانون حماية حق المؤلف رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤ الذي وفر الحماية القانونية للمصنفات بنص المادة (٢) منه, الا انه بالرغم من ذلك لا يوجد اي نص قانوني يعرف الذكاء الاصطناعي ضمن التشريع العراقي.

[١٧]) د. شريف حمدي, تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال, ط١, المركز العربي, ٢٠٢٠, ص٣٥.

[١٨]) التعلم الالي : عملية تقوم الخوارزمية من خلالها بتقييم وتحسين ادائها دون تدخل المبرمج وذلك من خلال تكرار تنفيذها على مجموعة من البيانات للحصول باستمرار على نتائج ذات صلة) ومن ثم فأن التعلم الالي يقوم بمعالجة اللغة الطبيعية او للتشخيص واجراء التنبؤات كل ذلك من خلال البيانات لتحقيق اهداف معينة, ينظر : د. لمياء محسن محمد, مجالات الذكاء الاصطناعي, تطبيقات واخلاقيات, مصدر سابق, ص٥٠

[١٩]) المادة (٣) من قانون الذكاء الاوربي رقم لسنة رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٠٢٤.

[٢٠]) المادة (١١) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٢١]) د. ناهد فتحي الحموري, الذكاء الاصطناعي وفقا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية, ط١, دار الثقافة, عمان- الاردن, ٢٠٢٤, ص١٠٣.

[٢٢]) د. قادة شهيدة, المسؤولية المدنية للمنتج, ط١, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠٠٧, ص١٠.

[٢٣]) د. منى عولمي, مسؤولية المنتج المدنية في القانون المدني الجزائري, مذكرة تخرج, المدرسة العليا للقضاء, الجزائر, ٢٠٠٦, ص(١٣-١٤).

[٢٤]) من المعاهدات التي استلهمت منها تعريفات المنتج معاهدة لاهاي بمؤتمر لاهاي الاول لعام ١٩٧٢ حيث اقرت المعاهدة بتوحيد قواعد تنازع القوانين في مجال مسؤولية المنتج حيث نصت المادة (١/٣) منها (يشمل لفظ منتج المنتوجات الطبيعية والصناعية سواء كانت خاما او مصنوعة او سواء كانت منقولا او عقارا), واتفاقية المجلس الاوربي لعام ١٩٧٦ الذي عرف المنتج بنص المادة (٢/١) بأنه ينصرف لفظ منتج الى كل منقول طبيعي او صناعي سواء كان مصنوعا ولو التصق بمنقول اخر او عقار) ينظر : د. محمد بودالي, مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة, ط١, دار الفجر, الجزائر, ٢٠٠٥, ص١٥.

[٢٥]) ينظر في جميع الآراء المطروحة بهذا الشأن : سلام عبد الله كريم, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, اطروحة دكتوراه, جامعة كربلاء, ٢٠٢٢, ص ٩٨.

[٢٦]) Pablo Nicoli, Avocat , LES GRANDES ÉTAPES DE LA CONFORMITÉ AU NOUVEAU RÈGLEMENT SUR L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE (IA ACT), 13 MAI 2024, https://www.village-justice.com

[٢٧]) المادة (٦) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي .

[٢٨]) MICHAEL VEALE, FREDERIKMZUIDERVEEN, DEMYSTIFYING THE DRAFT EU ARTIFICIAL INTELLIGENCE ACT , COMPUTER LAW REVIW INTERNATIONA,COMPUTER LAW REVIEW INTERNATIONAL , A JOURNAL OF INFORMATION LAW AND TECHNOLOGY, 2021, P.99

[٢٩]) احمد نظيف, القانون الاوربي لتنظيم الذكاء الاصطناعي: تحدي الموازنة بين تشجيع الابتكار ومعالجة المخاطر, مقال منشور في ١٠ يونيو ٢٠٢٤, على الرابط ادناه: https://epc.ae/ar/

[٣٠] Intelligence artificielle : le cadre juridique européen de l'IA en six questions, (مقال منشور على موقع الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢١ اغسطس ٢٠٢٤ على الرابط ادناه https://www.vie-publique.fr

[٣١]) Cécile Crichton , Règlement sur l'intelligence artificielle, Premiers éléments d'analyse,2024 ,P.26.

[٣٢]) انظمة الذكاء الاصطناعي القائمة على تحديد الهوية البيومترية (المحظورة) : أ- أنظمة تحديد الهوية البيومترية عن بعد " نظام ذكاء اصطناعي يهدف الى تحديد الاشخاص الطبيعيين دون مشاركتهم النشطة عن بعد, من خلال مقارنة البيانات البيومترية للشخص مع تلك الموجودة في قاعدة البيانات. ب- أنظمة تحديد الهوية البيومترية عن بعد في الوقت الفعلي " نظام تحديد هوية بيومترية عن بعد يتم فيه الحصول على بيانات بيومترية ومقارنتها وتحديد الهوية دون تأخير زمني كبير، مع الاستثناء الوحيد لإنفاذ القانون لملاحقة الجرائم الخطيرة، وبعد الحصول على إذن قضائي فقط. ج- أنظمة تحديد الهوية البيومترية باستخدام خصائص حساسة (مثل الجنس، والعرق، والانتماء العرقي، وحالة المواطنة، والدين، والتوجه السياسي). د-أنظمة الشرطة التنبؤية (على أساس الموقع أو السلوك الإجرامي السابق) ينظر:

Bertrand Cassar, Diane Galbois-Lehalle, Chloé Pledel , L'articulation du projet de règlement sur l'intelligence artificielle avec le droit du numérique européen , l'intelligence artificielle avec le droit du numérique européen. Dalloz Actualité, 2023, P.2.

[٣٣]) ينظر نصوص المواد(٢٣) و(٢٤) من قانون الذكاء الاوربي.

[٣٤]) Nathalie Nevejans, Grégory Bonnet, Gaël Lejeune, Dominique Longin , IA & norms , l'Association Française pour l'Intelligence Artificielle, 120, 2023, Association Française d'Intelligence Artificielle, P.38.

[٣٥]) د. اميرة بدوي نجم, اخلاقيات الذكاء الاصطناعي في ضوء توصيات الامم المتحدة (اليونسكو) ط١, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, بلا سنة طبع, ص٩١.

[٣٦] د. هالة احمد الحسيني, د. دعاء هاشم جمعة, الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في المؤسسات الاعلامية , ط١, العربي للنشر, ٢٠٢٣, ص٢٣, ينظر كذلك نصوص المواد: (٣١-٤٠) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٣٧]) تشكل قضية (كامبريدج انالیتیکا) مثالا ممتازا عن ذلك لأنها كشفت عن كيفية استخدام الخوارزميات للبيانات الشخصية للناخبين للتأثير على خياراتهم السياسية, عندما قامت هذه الشركة (كامبريدج انالیتیکا) البريطانية التأسيس وامريكية التسجيل وهي شركة متخصصة في البيانات الضخمة, بالمساهمة في انتخابات عام ٢٠١٦ للرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة (دونالد ترامب) عن طريق تحليل البيانات الشخصية وتغيير السلوك من خلالها حيث استغلت الشركة بيانات شخصية ل ٨٧ مليون مستخدم لفيسبوك, أدى الكشف عن فضيحة كامبريدج أنالیتیکا في ١٩ مارس ٢٠١٨ إلى انخفاض أسهم فيسبوك بنسبة ٧٪ في بورصة نيويورك، مما أدى إلى خسارة ٦٠ مليار دولار من القيمة السوقية, وفي ١٠ أبريل ٢٠١٨، أجرى مجلس الشيوخ الأمريكي مقابلة مع رئيسه مارك زوكربيرج، وهو حدث يعكس خطورة الوضع, ووجدت الشبكة الاجتماعية نفسها مضطرة للرد من خلال اتخاذ إجراءات قوية, لقد بدأت بإطلاق مشروع تحليلي واسع لتطبيقات الشركاء التي يمكنها الوصول إلى البيانات الشخصية لأعضائها, النتيجة: تم

إيقاف ما لا يقل عن ٤٠٠ منها، مما يدل على مدى الممارسات المسيئة في جمع البيانات, بمجرد نقل بيانات فيسبوك إلى خوادم أخرى، لم يعد هناك أي طريقة، ولا حتى بالنسبة للشبكة الاجتماعية، لمعرفة ما يحدث لها وما سيتم استخدامه منه لمزيد من التفصيل ينظر: وقائع القضية على الموقع ادناه :https://la-rem.eu. تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٢٧.

[٣٨]) د. محمد فتحي محمد ابراهيم, مصدر سابق, ص١٠٣١.

[٣٩])Florian Renault, ANALYSE DU LIVRE BLANC DE LA COMMISSION EUROPÉENNE SUR LA RÉGULATION DE L'IA , 2022 , https://www.village-justice.com

[٤٠] عمر نافع رضا, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, ط١, المركز العربي, ٢٠٢٣, ص٣٤.

[٤١]) نص المادة(٣) والمادة (٥٣) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٤٢]) نص المادة (٣) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٤٣]) نص المادة(٣) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٤٤]) نص المادة (٥٩) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٤٥]) قانون الذكاء الاصطناعي رقم ١٦٨٩/ ٢٠٢٤ الصادرة عن البرلمان الاوربي بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤ منشور في الجريدة الرسمية للاتحاد الاوربي بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١ لمزيد من التفصيل ينظر الى نصوص القانون منشورة على الموقع الرسمي للاتحاد الاوربي(EU) على الرابط ادناه :

https://eur-lex.europa.eu تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/١٦.

[٤٦]) نص المادة (٥٤) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٤٧]) نص المادة (٦٢) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٤٨] عبد الله سعيد عبد الله, المسؤولية المدنية عن اضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي, ط١, دار النهضة العربية والعلمية, ٢٠٢١, ص١٠٥.

[٤٩] نص المادة (٥٨) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٥٠]) قانون الذكاء الاصطناعي رقم ١٦٨٩/ ٢٠٢٤ الصادرة عن البرلمان الاوربي بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤ منشور في الجريدة الرسمية للاتحاد الاوربي بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١ لمزيد من التفصيل ينظر الى نصوص القانون منشورة على الموقع الرسمي للاتحاد الاوربي(EU) على الرابط ادناه :

https://eur-lex.europa.eu تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/١٦.

[٥١]) د. هيثم السيد احمد عيسى, التشخيص الرقمي لحالة الانسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقا للائحة الاوربية العامة لحماية البيانات, ط١, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٢٠, ص١٧.

[٥٢] ستيوارت راسل, ذكاء اصطناعي متوافق مع البشر, ترجمة مصطفى محمد فؤاد واسامة اسماعيل, مؤسسة هنداوي, ٢٠١٧, ص ٢٦٣.

[٥٣]) د. احمد جمال علي, الذكاء الاصطناعي, الجذور التاريخية والفلسفية والتطبيقات التشريعية والقضائية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي, ط١, دار الكتب والدراسات العربية, ٢٠٢٠, ص ٤٤.

[٥٤]) د. احمد عبد الباسط نصر, الجوانب القانونية لتقنية الذكاء الاصطناعي والروبوت في اطار المسؤولية المدنية والجنائية, ط١, مؤسسة المعرفة, ٢٠٢٠, ص٣٢.

[٥٥]) د. امير فرج, احكام المسؤولية عن تشغيل الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي من الناحية المدنية والجنائية عن الاضرار التي تسببها, ط١, دار المطبوعات, الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٢٣, ص ٦٨.

[٥٦]) د. احمد عبد الباسط نصر, مصدر سابق, ص٣٧.

[٥٧]) نص الماد(٧٢) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي والتي جاء فيها(يجب أن تكون متطلبات الحصول على الموارد اللازمة لهدف تفضيل الابتكار في مجال التدقيق الداخلي من خلال إنشاء بيئة خاضعة للتحكم في التجربة والأبحاث في مرحلة التطوير والتسويق

المسبق لضمان مطابقة الأنظمة IA Innovants مع النظام الحالي والتشريعات الأخرى ذات الصلة بالاتحاد والدول الأعضاء؛ تعزيز الأمن القانوني للمبتكرين بالإضافة إلى التحكم والفهم من خلال السلطات المختصة والإمكانيات والمخاطر الناشئة وعواقب استخدام الذكاء الاصطناعي؛ وتسريع الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك إزالة العوائق أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة (PME) والشركات الصغيرة...).

[٥٨]) د. ايهاب خليفة, الذكاء الاصطناعي (مستقبل الحياة البشرية في ظل التطورات التكنولوجية), ط١, سلسلة دراسات مستقبلية, ٢٠٢١, ص٥٤.

[٥٩]) نص المادة (٧١) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي والتي جاء فيها(الذكاء الاصطناعي هو عائلة من التقنيات سريعة التطور التي تتطلب وضع أشكال جديدة للرقابة التنظيمية ومساحة آمنة للتجربة، مع ضمان الابتكار المسؤول وتكامل الضمانات والتدابير 'التخفيف من المخاطر المناسبة. من أجل ضمان وجود إطار قانوني مناسب للابتكار، من أجل توفير الوقت والمرونة في مواجهة الاضطرابات، يجب تشجيع السلطات الوطنية المتنافسة على دولة أو أكثر من أعضاء الدول على العمل بدلاً من البكالوريا على القواعد التنظيمية المتعلقة بها. ذكاء اصطناعي لتسهيل التطوير والإدارة لأبحاث أنظمة ذكاء الأعمال المبتكرة من خلال مراقبة صارمة قبل أن لا تسير هذه الأنظمة في السوق أو تخدم طريقة أخرى).

[٦٠]) د. نريمان مسعود بورغدة, التجارة الالكترونية في عصر الذكار الاصطناعي, ط١, دار هومة, ٢٠٢٣, ص٧١.

[٦١]) نص المادة (٨٠) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٦٢]) د. حسن السويس, الذكاء الاصطناعي "مقاربة قانونية", ط١, دار الافاق المغربية, المغرب, بلا سنة طبع, ص٢٩.

[٦٣]) د. احمد اجعون, المستحدث في القانون الرقمي والذكاء الاصطناعي, ج١, ط١, منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية , ٢٠٢٠, ص١٩٣.

[٦٤]) نص المادة (٧٦) من قانون الذكاء الاصطناعي الاوربي.

[٦٥]) صبحي الخالدي, ثورة الذكاء الاصطناعي والسياسي في تونس التحديات والرهانات,ط١, منشورات كارم الشريف, بلا سنة, ص٣٧.

المصادر

اولا/ كتب الفقه :

١- د. احمد جمال علي, الذكاء الاصطناعي, الجذور التاريخية والفلسفية والتطبيقات التشريعية والقضائية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي, ط١, دار الكتب والدراسات العربية, ٢٠٢٠.

٢- د. احمد شاكر عبد العلاق, ادوات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي والمساعدة على الكتابة, كتاب جماعي : الذكاء الاصطناعي " رؤى متعددة التخصصات" ط١, المركز الديمقراطي العربي, المانيا,٢٠٢٤.

٣- د. احمد عبد الباسط نصر, الجوانب القانونية لتقنية الذكاء الاصطناعي والروبوت في اطار المسؤولية المدنية والجنائية, ط١, مؤسسة المعرفة, ٢٠٢٠.

٤- د. امير فرج, احكام المسؤولية عن تشغيل الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي من الناحية المدنية والجنائية عن الاضرار التي تسببها, ط١, دار المطبوعات, الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٢٣.

٥- د. اميرة بدوي نجم, اخلاقيات الذكاء الاصطناعي في ضوء توصيات الامم المتحدة (اليونسكو) ط١, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, بلا سنة طبع.

٦- د. ايمن محمد الاسيوطي, الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي, ط١, دار مصر, ٢٠٢٠.

٧- د. ايهاب خليفة, الذكاء الاصطناعي (مستقبل الحياة البشرية في ظل التطورات التكنولوجية), ط١, سلسلة دراسات مستقبلية, ٢٠٢١.

٨- د. حسن السويس, الذكاء الاصطناعي "مقاربة قانونية", ط١, دار الافاق المغربية, المغرب, بلا سنة طبع.

٩- د. ستيوارت راسل, ذكاء اصطناعي متوافق مع البشر, ترجمة مصطفى محمد فؤاد واسامة اسماعيل, مؤسسة هنداوي, ٢٠١٧.

١٠- د. شريف حمدي, تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال, ط١, المركز العربي, ٢٠٢٠.
١١- د. صبحي الخالدي, ثورة الذكاء الاصطناعي والسياسي في تونس التحديات والرهانات,ط١, منشورات كارم الشريف, بلا سنة.
١٢- د. عبد الله سعيد عبد الله, المسؤولية المدنية عن اضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي, ط١, دار النهضة العربية والعلمية, ٢٠٢١.
١٣- د. عبد الله موسى, د. احمد حبيب بلال, الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر, ط١, دار الكتب المصرية, القاهرة , ٢٠١٩.
١٤- د. عمر نافع رضا, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, ط١, المركز العربي, ٢٠٢٣.
١٥- د. قادة شهيدة, المسؤولية المدنية للمنتج, ط١, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠٠٧.
١٦- د. لمياء محسن محمد, مجالات الذكاء الاصطناعي, تطبيقات واخلاقيات, ط١, العربي للنشر والتوزيع, ٢٠٢٣.
١٧- د. محسن محمد الخباني, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, ط١, دار النهضة العربية, الامارات, ٢٠٢٣.
١٨- د. محمد بودالي, مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة, ط١, دار الفجر, الجزائر, ٢٠٠٥.
١٩- د. منى عولمي, مسؤولية المنتج المدنية في القانون المدني الجزائري, مذكرة تخرج, المدرسة العليا للقضاء, الجزائر, ٢٠٠٦.
٢٠- د. ناهد فتحي الحموري, الذكاء الاصطناعي وفقا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية, ط١, دار الثقافة, عمان- الاردن, ٢٠٢٤.
٢١- د. نريمان مسعود بورغدة, التجارة الالكترونية في عصر الذكار الاصطناعي, ط١, دار هومة, ٢٠٢٣.
٢٢- د. هالة احمد الحسيني, د. دعاء هاشم جمعة, الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في المؤسسات الاعلامية , ط١, العربي للنشر , ٢٠٢٣ .
٢٣- د. هيثم السيد احمد عيسى, التشخيص الرقمي لحالة الانسان في عصر التنقيب في البيانات عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقا للائحة الاوربية العامة لحماية البيانات, ط١, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٢٠.

ثانيا/ البحوث والاطاريح والرسائل الجامعية:

١- د. احمد اجعون, المستحدث في القانون الرقمي والذكاء الاصطناعي, ج١, ط١, منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية , ٢٠٢٠.
٢- د. احمد نظيف, القانون الاوربي لتنظيم الذكاء الاصطناعي: تحدي الموازنة بين تشجيع الابتكار ومعالجة المخاطر, مقال منشور في ١٠ يونيو ٢٠٢٤, على الرابط ادناه: https://epc.ae/ar/
٣- د. جمال علي الدهشان, حاجة البشرية الى ميثاق اخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي, مجلة ابداعات تربوية, العدد(١٠), ٢٠١٩.
٤- سلام عبد الله كريم, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, اطروحة دكتوراه, جامعة كربلاء, ٢٠٢٢.
٥- د. عبد الرزاق مختار, تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة كورونا, بحث منشور في المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية, المؤسسة الدولية لافاق المستقبل, مج٣, عدد(٤), سنة ٢٠٢٠.
٦- د. قادة شهيد, د. معمر بن طريه, اضرار الربوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي , تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي, بحث منشور في حوليات جامعة الجزائر, العدد(٧), سنة ٢٠١٨.
٧- د. محمد فتحي محمد ابراهيم, التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي, بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد(٤), السنة ٢٠٢٠.

ثالثا/ المصادر الاجنبية:

1- BERCY INFOS, L'intelligence artificielle, un levier de croissance pour votre entreprise , 2024.
2- Bertrand Cassar, Diane Galbois-Lehalle, Chloé Pledel , L'articulation du projet de règlement sur l'intelligence artificielle avec le droit du numérique européen , l'intelligence artificielle avec le droit du numérique européen. Dalloz Actualité, 2023.
3-Cécile Crichton , Règlement sur l'intelligence artificielle, Premiers éléments d'analyse,2024 .

4- Debora Cohen, Avocat , LA RÈGLEMENTATION DE L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE , 1re Parution : 4 septembre 2023.

5- Florian Renault, ANALYSE DU LIVRE BLANC DE LA COMMISSION EUROPÉENNE SUR LA RÉGULATION DE L'IA , 2022 .

6-MICHAEL VEALE, FREDERIKMZUIDERVEEN, DEMYSTIFYING THE DRAFT EU ARTIFICIAL INTELLIGENCE ACT , COMPUTER LAW REVIW INTERNATIONA,COMPUTER LAW REVIEW INTERNATIONAL , A JOURNAL OF INFORMATION LAW AND TECHNOLOGY, 2021.

7- Nathalie Nevejans, Grégory Bonnet, Gaël Lejeune, Dominique Longin , IA & norms , l'Association Française pour l'Intelligence Artificielle, 120, 2023, Association Française d'Intelligence Artificielle, 2023.

8-Nicolas Samarcq , LES ENJEUX DE PROTECTION DES DONNÉES PERSONNELLES LIÉS AUX TESTS ET DÉPLOIEMENTS DE LA VIDÉOPROTECTION ALGORITHMIQUE, Administrateur AFCDP Association Française des Correspondants à la protection des Données à caractère Personnel, 17 JUILLET 2024.

9-Pablo Nicoli, Avocat , LES GRANDES ÉTAPES DE LA CONFORMITÉ AU NOUVEAU RÈGLEMENT SUR L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE (IA ACT), 13 MAI 2024.

10-Par Francis Donnat , L'intelligence artificielle, un danger pour la vie privée ? SCINCES HUMAINES ET SOCIALES , 2020.

11-Sabine Marcellin, ENCADREMENT JURIDIQUE DE LINTELLIGENCE ARTIFICIELLE : LES RÉPONSES ESSENTIELLES, 28 MARS 2024.

12- Yves Poullet, Vers un droit européen de l'intelligence artificielle , Journal de droit européen I ,2021.

رابعا/ القوانين:

١- قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية العراقي رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠.

٢- التوجيه الاوربي لسنة ١٩٨٥ .

٣- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

٤- قانون المسؤولية عن المنتجات المعيبة الفرنسي رقم (٩٨- ٣٨٩) لسنة ١٩٩٨ .

٥- قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٤.

٦- قانون حماية المستهلك العراقي رقم (١) لسنة ٢٠١٠.

٧- قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ .

٨- قانون امن البيانات الصيني لسنة ٢٠٢١ منشور على الرابط ادناه: https://digichina.stanford.edu

٩- قانون الذكاء الاصطناعي رقم ١٦٨٩/ ٢٠٢٤ الصادرة عن البرلمان الاوربي بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٢٤ منشور في الجريدة الرسمية للاتحاد الاوربي بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١ على الرابط ادناه: https://eur-lex.europa.eu